هـيـئـة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

تقرير الإنفاق الحكومي

على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2024

يونيو 2025
نـــوع الوثيقـــة: تقرير
تصنيف الوثيقة: عام
رقـــم الوثيقـــة: 2.0

المحتويات

1	قاموس المصطلحات	4
1.1	قاموس المصطلحات	المؤشرات	5
1.2	قاموس المصطلحات	القطاعات الحكومية في السعودية	6
1.3	قاموس المصطلحات	فئات تصنيف المشتريات في الحكومة الرقمية	7
2	التمهيد والمقدمة	8
3	أثر التقرير	11
4	نتائـج تحليـل تقرير الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	12
5	ملخص تنفيذي للإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	13
6	ملخص العقود الحكومية على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	14
7	الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق القطاع	15
8	الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق المنتجات	16
9	نظرة تفصيلية على الإنفاق الحكومي لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات للقطاعات	17
10	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	18
11	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	19
12	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	20
13	القطاع العسكري	21
14	قطاع التعليم	22
15	قطاع الموارد الاقتصادية	23
16	قطاع الخدمات البلدية	24
17	قطاع الإدارة العامة	25
18	نظرة عامة على الاتفاقيات الإطارية الوطـنية	26
19	المشتريات عبر الاتفاقيات الإطارية الوطنية	27
20	نظرة عامة على أوامر الشراء للاتفاقيات الإطارية الوطنية	28

المحتويات

21	مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	29
22	المنشآت الـصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومـي	30
23	مؤشرات مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي	31
24	أبرز النتائج	32
25	الاستنتاجات الرئيسة	33
26	شركاء النجاح	34
27	إخلاء المسؤولية	35
28	المراجع	37

قاموس المصطلحات

1

قاموس المصطلحات | المؤشرات

المؤشر	وصف المؤشر
مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI)	مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI): هو مؤشر صادر عن الأمم المتحدة، يقيس تطور خدمات الحكومة الإلكترونية في الدول حول العالم. وتُصنَّف الدول بناءً على (ثلاثة) مكونات: تقديم الخدمات عبر الإنترنت، وبنية الاتصالات، ورأس المال البشري. ويعد مؤشر (EGDI) أداة مهمة لتقييم تقدم الدول في العصر الرقمي، وتحسين تقديم الخدمات العامة عن طريق التقنية.[1]
مؤشر نضج الخدمات الإلكترونية والنقالة (GEMS)	مؤشر نضج الخدمات الإلكترونية والنقالة (GEMS): الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة "الأمم المتحدة"، ويقيس مدى نضج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات الذكية وفق (ثلاثة) مؤشرات فرعية وهي: توفر الخدمة وتطورها، واستخدام الخدمة والرضا عنها، والوصول إلى الجمهور.[2]
مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي	أحد مؤشرات كفاءة الإنفاق الصادرة عن هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، ويهدف إلى قياس مدى تحقيق الجهات الحكومية لأهداف المشروعات المعتمدة بكفاءة وفعالية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية، بما يحقق أعلى قيمة مقابل الإنفاق، ويُسهم في تقليل الهدر وتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية، دعماً لتحقيق مستهدفات التنمية الوطنية.

قاموس المصطلحات | القطاعات الحكومية في السعودية [3]

القطاع	مهام القطاع
الصحة والتنمية الاجتماعية	تقديم الخدمات الصحية والإسعافية والتشريعية والأبحاث، بالإضافة إلى إدارة الموارد البشرية والجانب الاجتماعي؛ ويشمل ذلك خدمات الضمان والرعاية الاجتماعية، كما ينظم الجانب الثقافي والإعلامي والرياضي والترفيهي، وإدارة برنامج جودة الحياة.
التعليم	إنشاء المدارس، والكليات، والمدن الجامعية، وإدارة برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، بالإضافة إلى دعم الأبحاث والتطوير والابتكار، وتقديم الخدمات الطبية عن طريق المستشفيات الجامعية، ودعم مصادر المعرفة.
الخدمات البلدية	إنشاء البنية التحتية للمدن وتطويرها، والتخطيط العمراني، بالإضافة إلى توفير الحلول المرتبطة بالإسكان والتنمية الحضرية، وإقامة الأنشطة الترفيهية والمهرجانات والمناسبات.
الموارد الاقتصادية	يخدم القطاع التجارة وخدمات الأعمال، والتحول البيئي وتنمية الغطاء النباتي، ومصادر الطاقة والمياه، والثروة المعدنية والصناعية، إضافة إلى تطوير أعمال السياحة والبيئة الاستثمارية، وتنمية الصناعة والصادرات ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأصول العقارية للدولة، وتعزيز المحتوى المحلي، والاقتصاد والتخطيط، والشراكات الإستراتيجية الدولية.
الإدارة العامة	يتولى إدارة العلاقات الخارجية والشؤون السياسية والدبلوماسية، وخدمات الشؤون الإسلامية، بالإضافة إلى الشؤون العدلية والقضائية، وتنظيم الحج والعمرة والعناية بالحرمين الشريفين، كما يشرف على تيسير أعمال الحكومة المركزية وإدارة الهيئات العامة.
التجهيزات الأساسية والنقل	إنشاء وتطوير الطرق، والموانئ، والمطارات، والعقار، والاتصالات وتقنية المعلومات، والبيانات والذكاء الاصطناعي، والحكومة الرقمية، والخدمات البريدية، والفضاء، والمدن الصناعية وتطويرها.
الأمن والمناطق الإدارية	يركز على استقرار الأمن داخليًا وأمن الدولة ويتضمن حرس الحدود، ومكافحة الإرهاب والتطرف والمخدرات، والحماية المدنية، وإدارة الجوازات، بالإضافة إلى السلامة المرورية، وإدارة وتنظيم شؤون إمارات المناطق الإدارية، والاصلاحيات والسجون، والربط التقني لمعاملات المواطنين للأحوال المدنية، والأمن السيبراني، والإقامة المميزة.
العسكري	يتمحور القطاع في الدفاع عن المملكة وحماية سيادتها، كما يشمل تعزيز القدرات العسكرية وتطوير وتوطين الصناعات العسكرية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الطبية عن طريق المستشفيات العسكرية، ودعم البحوث العسكرية والتعليم والتدريب عبر الكليات والجامعات العسكرية، كما يعمل على تشغيل وصيانة المرافق والقواعد والمدن العسكرية.
البنود العامة	يتولى القطاع النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، والمساهمات في المنظمات الدولية، وتكلفة الدين، وإدارة المخصصات مثل مخصص دعم مرافق الخدمات الأساسية، ومخصص حوافز تنمية الإيرادات، ومخصص دعم الميزانية، ومخصص الطوارئ، وكذلك نفقات الميزانية التشغيلية للكيانات الجديدة، وتقديم الإعانات للجهات الحكومية.

قاموس المصطلحات | فئات تصنيف المشتريات في الحكومة الرقمية [4]

الفئة	وصف الفئة
الخدمات الاحترافية	تقديم الخدمات الاحترافية -عدا خدمات الحوسبة السحابية- والخدمات الخارجية الإستراتيجية والاستشارية والتنفيذية جميعها. مثل: الخدمات المدارة بالاستعانة بمصادر خارجية لمجموعة من عمليات الاتصالات وتقنية المعلومات ووظائفها.
البرمجيات	البرامج الجاهزة للاستخدام المباشر دون تعديل، وكذلك البرامج المجهزة بحسب طلبات المستخدمين النهائيين وتعديلاتهم، إضافة إلى البرمجيات والأنظمة التي تُستخدم على النطاق المؤسسي، مثل: أنظمة إدارة الموارد المؤسسية، وأنظمة إدارة علاقات العملاء التي يجري استضافتها داخل المؤسسات، ويستثنى من ذلك كل الخدمات المُدارة والحلول السحابية والتقنيات الناشئة.
الأجهزة	توريد الأجهزة الجاهزة للاستخدام، وكذلك الأجهزة المُعدّة وفق طلب المستخدم النهائي، وأجهزة تخزين البيانات ومعالجتها، بما يشمل خدمات التثبيت والصيانة، ويُعرّف "المستخدم النهائي" على أنه "أيّ شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم المنتجات أو خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات على أساس يومي"، وهذا لا يشمل الأجهزة المستخدمة في التقنيات الناشئة، وأجهزة الشبكات والاتصالات.
الشبكات والاتصالات	توريد خدمات شبكات الإنترنت والاتصالات، والنفقات المتعلقة بشبكات ومعدّات الاتصالات الثابتة والمتنقلة (الثابت والجوال)، وخدمات شبكات الإنترنت محليًا ودوليًا.
الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة	الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة هي خدمات تقنية مبتكرة، وتمثل التقدم والتطور في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، والإنفاق على التقنيات الناشئة والمتقدمة التي من المتوقع نضوجها وتبنيها مستقبلًا.
الحوسبة السحابية	توريد البنية التحتية للحوسبة السحابية للخدمات والبرامج السحابية المخصصة أو إدارتها ودعمها وفق الطلب. وتوفر الخدمات السحابية بيئة حوسبة سحابية مشتركة مع قابلية تخصيص كل بيئة بحسب متطلبات كل عميل على حدة، ولا يشمل ذلك مكونات بيئة الحوسبة السحابية من أجهزة وخدمات شبكية.

التمهيد والمقدمـــة

2

الإنـفـاق الحكـومـي

في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في ضوء رؤية السعودية 2030

يُسلط هذا التقرير الضوء على أرقام وبيانات الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام (2024)، بما يعكس التزام المملكة الراسخ بتسريع نطاق التحول الرقمي وتوسيعه، باعتباره أحد الممكنات الرئيسة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. ويشمل ذلك أهدافاً رئيسة مثل تنمية الاقتصاد الرقمي، وتطوير الحكومة الإلكترونية، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، إلى جانب ترسيخ مكانة المملكة بعدّها مركزًا تقنيًا متقدمًا على المستويين الإقليمي والعالمي.

يرصد التقرير التوجهات الإستراتيجية الاستثمارية في هذا القطاع الحيوي، حيث يشكل الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات والتقنية والمعلومات (34.1%) من إجمالي الإنفاق الكلي على القطاع، وفقًا لأبحاث مؤسسة جارتنر (Gartner). وتعد هذه النسبة الأعلى عالميًا لعام (2024)، متجاوزة دولاً متقدمة. ويؤكد هذا الإنفاق المرتفع على المكانة بعدّه عامل اقتصاد رئيسًا للاقتصاد الوطني، وداعم لرفع الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، وتطوير تجربة المستفيدين من الخدمات الرقمية.

استحوذ الإنفاق الحكومي على (34.1%) من إجمالي الإنفاق على خدمات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في السعودية في عام (2024)

تم إنشاء الرسم البياني بواسطة هيئة الحكومة الرقمية بناء على أبحاث جارتنر (Gartner®). المصدر: شركة جارتنر Gartner Inc.))، التوقعات: الإنفاق على تقنية الاتصالات وتقنية المعلومات للمؤسسات حسب سوق الصناعة الرأسية ، في جميع أنحاء العالم ،(2022-2028) ،تحديث الربع الرابع من(2024)، (21 يناير 2025). [5]

وقد أثمرت هذه الاستثمارات النوعية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، إلى جانب الجهود التنظيمية والمؤسسية التي تقودها هيئة الحكومة الرقمية بالشراكة مع القطاعين العام والخاص، عن نتائج ملموسة على أرض الواقع. إذ باتت المملكة تقدم أكثر من (4,500) خدمة حكومية رقمية تمثل ما يزيد على (97%) من إجمالي الخدمات الحكومية، بإنفاق تراكمي تجاوز (113) مليار ريال في ثلاث سنوات. كما ارتفع حجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات المحلي إلى أكثر من (180) مليار ريال، ليصبح السوق الأسرع نموًا في الشرق الأوسط لعام (2024).

السعودية تتقدم رقميًا

ساهم النمو والتطور في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق المملكة قفزات بارزة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ومن أبرزها:

- الريادة في نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية: حيث حققت المملكة المركز (الأول) إقليمياً -للمرة الثالثة على التوالي- في مؤشر الإسكوا لنضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة (GEMS) لعام (2024)، بدرجة نضج بلغت (96%)، وهو تحسن ملحوظ عن درجة نضج عام (2023) التي كانت (93%).

- التقدم الملحوظ في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI): حيث أحرزت المملكة المركز (السادس) عالميًا في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية (EGDI) لعام (2024) بدرجة أداء بلغت (96%)، وهي قفزة نوعية مقارنة بالمرتبة (31) عام (2022)، بدرجة أداء بلغت (85%).

- الارتفاع في نسبة نضج الجهات الحكومية: حيث ارتفعت نسبة نضج الجهات الحكومية في مؤشر قياس التحول الرقمي إلى (85%) في عام (2024)، مقارنة بنسبة (80%) في عام (2023).

مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية (EGDI)

2024

مجموعة الدول الرائدة على مستوى العالم

الترتيب	الدرجة
6	%96

2022

فئة الدول ذات الأداء المرتفع جدًا

الترتيب	الدرجة
31	%85

مؤشر الإسكوا لنضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة (GEMS)

2024

السعودية الأولى للمرة الثالثة على التوالي

الترتيب	الدرجة
1	%96

2023

في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الترتيب	الدرجة
1	%93

وقد انعكست هذه النتائج الإيجابية على أداء العديد من القطاعات، والتي سيجري ذكر أبرزها لاحقًا في هذا التقرير.

يمثل هذا التقرير - بإصداره الثاني - تحليلاً متعمقاً وموثوقاً لحجم الإنفاق الحكومي واتجاهاته في هذا القطاع الحيوي، مع تسليط الضوء خصوصًا على أثره التنموي الشامل. كما يُعد هذا التقرير أداة إستراتيجية قيمة لصنّاع القرار والمستثمرين، حيث يقدم رؤى قائمة على البيانات لاستشراف الفرص المستقبلية، وتوجيه الاستثمارات بفاعلية، وتعزيز مسيرة المملكة نحو بناء حكومة رقمية ذكية ورائدة على المستويين الإقليمي والدولي.

تقرير الإنفاق الحكومي

على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2024

الأثر

يساهم نشر التقارير الدورية عن الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية بالعديد من الآثار الإيجابية والمستمرة، ومن أبرزها:

1. زيادة كفاءة الإنفاق.
2. رفع جودة المشتريات الرقمية.
3. رفع جودة الخدمات الحكومية.
4. زيادة الشفافية.
5. تحسين تجربة المستخدم النهائي.
6. وضوح ودقة البيانات المالية.

نتائج تحليل تقرير الإنفاق الحكومي
على خـدمات الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات

3

ملخص تنفيذي للإنفاق الحكومي

على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2024

الأداء المالي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2024 – كفاءة أعلى وقيمة أكبر:

عكس هذا التقرير التوجه الإستراتيجي للإنفاق الحكومي على القطاع، حيث نلاحظ ارتفاعًا ملموسًا في قيمة العقود الحكومية الجديدة من حوالي (32) مليار ريال في عام (2023) إلى نحو (38) مليار ريال في عام (2024)، محققة نموًا يُقدر بنحو (18.75%)، وتبرز قيمة العقود الحكومية الجديدة كمؤشرٍ مهم عند تحليل التوجه الإستراتيجي للإنفاق الحكومي على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ويعكس هذا النمو التزام المملكة المستمر بالاستثمار في هذا القطاع الحيوي، مع تركيز متزايد على الاستثمارات ذات الأثر الإستراتيجي، خاصة في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، ويأتي كل ذلك في ضوء الجهود الملموسة باتجاه رفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال تبنّي أساليب إستراتيجية، من أبرزها تفعيل الاتفاقيات الإطارية لتعزيز القدرة التفاوضية للجهات الحكومية، إلى جانب اعتماد نهج تخطيطي أكثر دقة وشمولية في إدارة المشتريات.

وخلال الفترة من عام (2022) إلى عام (2024)، بلغ إجمالي الإنفاق التراكمي الحكومي على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات نحو (113) مليار ريال سعودي، موزعًا على (34) مليار ريال في عام (2022)، و(41) مليار ريال في عام (2023)، و(37) مليار ريال في عام (2024)، ويُلاحظ انخفاض الإنفاق في عام (2024) مقارنة بعام (2023)، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تسوية مستحقّات مالية غير متكرّرة تعود لخدمات مقدّمة في أعوام سابقة، أبرزها خدمات الإنترنت والدوائر الرقمية، كما ساهم تفعيل عدد من الاتفاقيات الإطارية في تعزيز الكفاءة التشغيلية والمالية للجهات الحكومية، ما مكّنها من تحقيق وفورات مالية ملموسة، وتأتي هذه الجهود منسجمة مع التوجه الإستراتيجي الأشمل للمملكة نحو تعظيم الأثر من الإنفاق العام، وتحقيق كفاءة مالية مستدامة تدعم أهداف التنمية وتعزّز استدامتها.

37 مليار

قيمة الإنفاق الحكومي على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2024

إجمالي قيمة العقود الحكومية لعام 2024

38

مليار ﷼

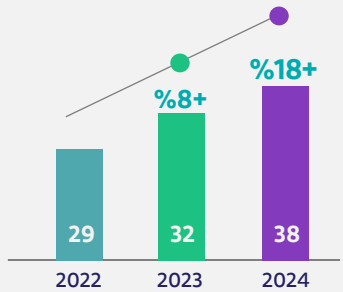

(مليار ﷼ ما لم يُذكر غير ذلك)

ملخص العقــود الحكوميــة

عـلى خدمـات الاتصــالات وتقنيـة المعلومـات لعام 2024

العقود الحكومية

عـــدد	مجموع قيمة العقود
7858 عقـــدًا -4%	~38 مليار ﷼ +18%

الخدمات البلدية

عـدد العقود	قيمة العقود
1389 عقـــدًا	2.46+ مليار ﷼

الأمن والمناطق الإدارية

عـدد العقود	قيمة العقود
1133 عقـــدًا	3.71+ مليار ﷼

الـعسكـــري

عـدد العقود	قيمة العقود
1125 عقـــدًا	5.31+ مليار ﷼

الصحة والتنمية الاجتماعية

عـدد العقود	قيمة العقود
1085 عقـــدًا	9.43+ مليار ﷼

الموارد الاقتصادية

عـدد العقود	قيمة العقود
1034 عقـــدًا	4.75+ مليار ﷼

التعليـم

عـدد العقود	قيمة العقود
857 عقـــدًا	3.44+ مليار ﷼

الإدارة العامة

عـدد العقود	قيمة العقود
715 عقـــدًا	1.50+ مليار ﷼

التجهيزات الأساسية والنقل

عـدد العقود	قيمة العقود
520 عقـــدًا	7.27+ مليار ﷼

* تم احتساب البيانات من عام (2024)، مع تضمين مقارنة في العدد والقيمة بالنسبة لعام (2023).

الإنـفـاق الـحـكـومـي

على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق القطاع

الإجمالي 37 مليار ﷼

الأمن والمناطق الإدارية	6.79 مليار ﷼
الصحة والتنمية الاجتماعية	6.54 مليار ﷼
التجهيزات الأساسية والنقل	5.26 مليار ﷼
الـعسكـــري	5.16 مليار ﷼
الـتعـليم	4.37 مليار ﷼
الموارد الاقتصادية	3.42 مليار ﷼
الخدمات البلدية	3.07 مليار ﷼
الإدارة العامة	2.39 مليار ﷼

الإنفاق الحكومي

على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق المنتجات

مجموع الإنفاق على المنتجات

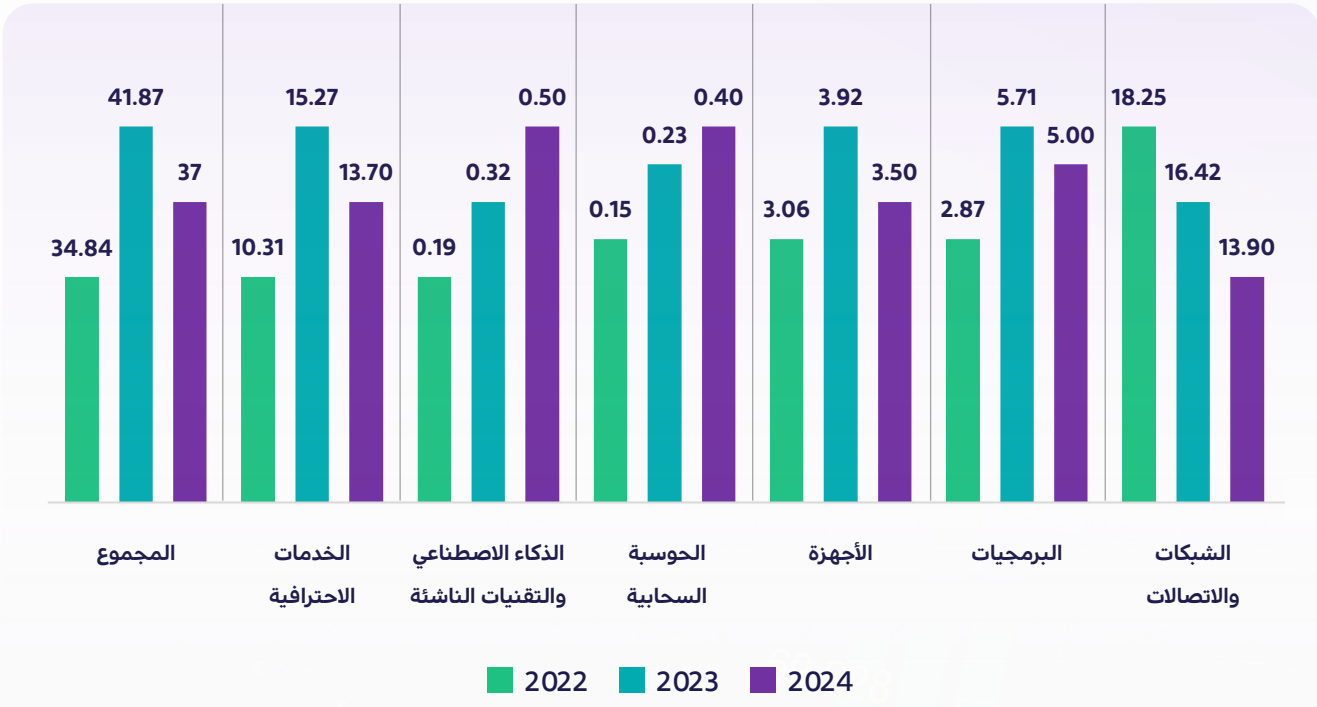

الشبكات والاتصالات

+13.90 مليار ﷼

الخدمات الاحترافية

+13.70 مليار ﷼

البرمجيات

+5.00 مليار ﷼

الأجهزة

+3.50 مليار ﷼

الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة

+0.50 مليار ﷼

الحوسبة السحابية

+0.40 مليار ﷼

نظرة تفصيلية على الإنفاق الحكومي
لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات للقطاعات

4

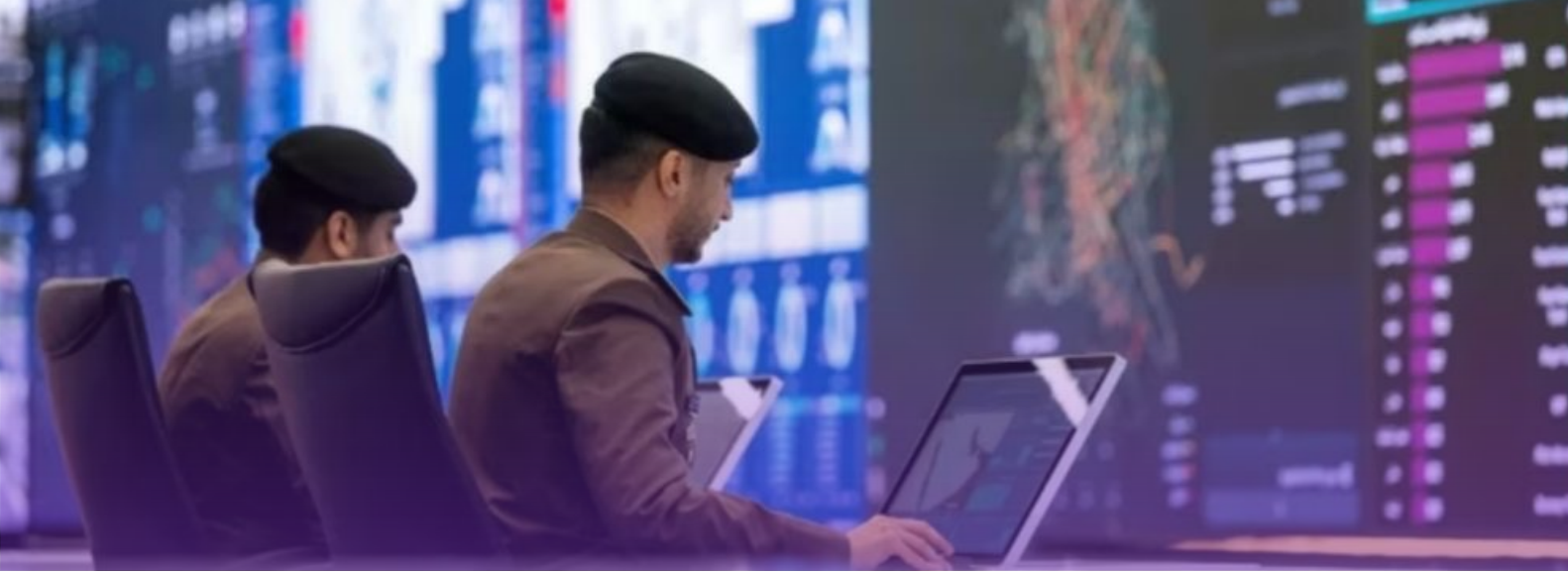

قطاع الأمن والمناطق الإدارية

6.79 مليار ﷼

مجموع الإنفاق الحكومي

35 مليون ﷼

كفاءة الإنفاق الحكومي

1133 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

2.65 مليار ﷼

المنتج الأعلى إنفاقًا: **الخدمات المهنية**

أهم منجزات القطاع

+28 مليون

عميل استفاد من أتمتة الخدمات الحكومية عبر "منصة أبشر الأفراد".

+500

جهة حكومية وخاصة يمكن الوصول لها عبر استخدام الهوية الرقمية.

1

المملكة تحقق المرتبة (الأولى) عالميًا في "مؤشر الأمن السيبراني IMD "[6].

%50

نسبة تخفيض روبوتات مكافحة الحرائق من الخسائر المادية.

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

6.54 مليار ﷼
مجموع الإنفاق الحكومي

503 مليون ﷼
كفاءة الإنفاق الحكومي

1085 عقدًا
مجموع العقود الحكومية

2.33 مليار ﷼
المنتج الأعلى إنفاقًا: **الخدمات المهنية**

أهم منجزات القطاع

%93
نسبة أتمتة خدمات وزارة الموارد البشرية لتحسين الكفاءة والتجربة.

50+ مليون
استشارة طبية افتراضية عبر "تطبيق صحتي".

5
دقائق مدة استخراج التراخيص الرياضية عبر "منصة نافس".

120+ مليون
موعد رقمي عبر "منصة صحتي".

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

5.26 مليار ﷼

مجموع الإنفاق الحكومي

34 مليون ﷼

كفاءة الإنفاق الحكومي

520 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

2.42 مليار ﷼

المنتج الأعلى إنفاقًا: **الخدمات المهنية**

أهم منجزات القطاع

1

المملكة (الأولى) عالميًا في مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت.

180+ مليار

حجم سوق الاتصالات والتقنية وهو الأسرع نموًّا في الشرق الأوسط.

70

خدمة رقمية لوجستية تقدم للمستثمر عبر "منصة لوجستي".

%50

نسبة تحسين العمليات التشغيلية في مطار الرياض بالذكاء الاصطناعي.

القطاع العسكري

5.16 مليار ﷼

مجموع الإنفاق الحكومي

58 مليون ﷼

كفاءة الإنفاق الحكومي

1125 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

3 مليار ﷼

المنتج الأعلى إنفاقًا: **الشبكات والاتصالات**

أهم منجزات القطاع

%100

أتمتة لخدمة التراخيص عبر "المنصة الموحدة للصناعات العسكرية".

%38

نسبة نمو المحتوى المحلي التقني العسكري وتعزيز الابتكار.

2000+

مسجل في الأكاديمية الوطنية للصناعات العسكرية التقنية.

7

مجالات بحثية تقنية استهدفتها المملكة في المجالات الدفاعية.

قطاع التعليم

4.37 مليار ﷼

مجموع الإنفاق الحكومي

102 مليون ﷼

كفاءة الإنفاق الحكومي

857 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

1.77 مليار ﷼

المنتج الأعلى إنفاقًا: **الشبكات والاتصالات**

أهم منجزات القطاع

+800 مليون

معاملة رقمية جرى تقديمها للمستفيدين في وزارة التعليم.

+130 مليون

متقدم على برامج التعليم الإلكتروني.

+500 ألف

تذكرة عولجت عبر "بوابة تواصل" لخدمة مستفيدي وزارة التعليم.

+30 مليون

عدد الزيارات لبوابة وزارة التعليم.

قطاع الموارد الاقتصادية

3.42 مليار ﷼
مجموع الإنفاق الحكومي

107 مليون ﷼
كفاءة الإنفاق الحكومي

1034 عقدًا
مجموع العقود الحكومية

1.37 مليار ﷼
المنتج الأعلى إنفاقًا: **الخدمات المهنية**

أهم منجزات القطاع

+5 مليون
متر مكعب للمياه المحلاة بأنظمة ذكاء اصطناعي متقدمة.

+2 مليار
إجمالي قيمة الرخص الاستثمارية التي صدرت عبر "منصة صناعي".

+4 مليون
استشارة عبر "تطبيق مرشدك الزراعي" في مجالات عديدة.

+250 مليون
عداد إلكتروني جديد لتعزيز كفاءة استهلاك المياه.

قطاع الخدمات البلدية

3.07 مليار ﷼
مجموع الإنفاق الحكومي

105 مليون ﷼
كفاءة الإنفاق الحكومي

1389 عقدًا
مجموع العقود الحكومية

1.47 مليار ﷼
المنتج الأعلى إنفاقًا: **الخدمات المهنية**

أهم منجزات القطاع

+14 مليون
صورة عولجت بالذكاء الاصطناعي عبر "منصة بلدي".

+600 مليون
زيارة للخدمات الرقمية على "منصة سكني".

+400 ألف
رخصة أُصدرت عبر "منصة بلدي" لتسهيل الإجراءات البلدية.

+250
خدمة متاحة عبر "منصة بلدي" لإنجاز المعاملات بسهولة.

قطاع الإدارة العامة

2.39 مليار ﷼

مجموع الإنفاق الحكومي

72 مليون ﷼

كفاءة الإنفاق الحكومي

715 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

909 مليون ﷼

المنتج الأعلى إنفاقًا: **الشبكات والاتصالات**

أهم منجزات القطاع

+20 مليون

عدد الزيارات لـ "منصة ناجز" من (90) دولة في الربع (الأول).

+1.4 مليون

معاملة إلكترونية عبر الكاتب العدل الرقمي.

60

ثانية مدة إصدار التأشيرة الإلكترونية عبر منصة "تأشيرة السعودية".

120

خدمة أُضيفت في "تطبيق نسك" لتيسير الحج والعمرة.

نظرة عامة على الاتفاقيات الإطارية الوطنيـة

5

المشتريات عبر الاتفاقيات الإطارية الوطنية

مجموع مشتريات الاتفاقيات الإطارية الوطنية لعام 2024

إجمالي قيمة أوامر الشراء **4.47** مليار ﷼ — ↑ 157%

إجمالي عدد أوامر الشراء **9457** أمر شراء — ↑ 35%

تُعد الاتفاقيات الإطارية الوطنية من الأدوات الرئيسة لتعظيم الكفاءة في الإنفاق الحكومي، وقد شهد عام (2024) نموًا ملحوظًا في استخدامها، حيث تم تسجيل (9457) أمر شراء بقيمة إجمالية بلغت نحو (4.47) مليار ريال، مقارنة بـ (7076) أمر شراء بقيمة (1.74) مليار ريال في عام (2023). يعكس هذا التطور الفاعلية المتزايدة لهذه الأدوات في تمكين الجهات الحكومية من الحصول على السلع والخدمات بسرعة وكفاءة، وتعزيز سلاسل الإمداد، ورفع جودة المشتريات، مما يُبرز القيمة المضافة التي تحققها هذه الاتفاقيات في دعم الجهات الحكومية ورفع كفاءة الإنفاق.

* تم احتساب المقارنة في عدد أوامر الشراء وقيمتها بالنسبة لعام (2023).

نظرة عامة على أوامر الشراء للاتفاقيات الإطارية الوطنية

1. خدمات الإنترنت والدوائر الرقمية

2024		تراكميًّا*	
عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء	عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء
2543	2.26 مليار ﷼	2882	2.35 مليار ﷼

2. أجهزة تقنية المعلومات وملحقاتها

2024		تراكميًّا*	
عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء	عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء
3250	0.88 مليار ﷼	6949	2.19 مليار ﷼

3. منتجات وخدمات شركة مايكروسوفت

2024		تراكميًّا*	
عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء	عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء
169	0.58 مليار ﷼	169	0.58 مليار ﷼

4. خدمات الاستضافة السحابية

2024		تراكميًّا*	
عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء	عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء
88	0.46 مليار ﷼	146	0.54 مليار ﷼

5. الطابعات والماسحات الضوئية

2024		تراكميًّا*	
عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء	عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء
3407	0.27 مليار ﷼	6415	0.57 مليار ﷼

* تم احتساب البيانات من عام (2022) حتى نهاية عام (2024).

مشـــــاركة المنشـــــآت الصـــــغيرة والمتوسطة فـي الإنفـاق الحكـومي علـى خدمات الاتصـالات وتقنية المعلومات

6

المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي

مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي

في عام (2024)، ارتفعت نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى حوالي (91%) من إجمالي المنشآت التقنية المشاركة في المشروعات الحكومية الرقمية، مقارنة بما يقارب (78%) في عام (2023)، مما يعكس نمواً واضحًا في مدى مساهمة هذه المنشآت في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وعلى مستوى القيمة، بلغت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (9.16) مليار ريال، وهو ما يمثل (24%) من إجمالي العقود الحكومية في عام (2024). ورغم هذا الحضور القوي، فإن القيمة الإجمالية انخفضت بنحو (10%) مقارنة بعام (2023)، الذي سجلت فيه (10.92) مليار ريال. ويُعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى تسويات مالية غير متكررة تعود إلى خدمات مقدمة في أعوام سابقة، ولا يُعد مؤشراً على تراجع في الأداء العام ومساهمة هذه المنشآت.

فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي، حافظت حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على استقرارها عند (18%) للعام الثاني على التوالي. في المقابل، ارتفع عدد المورّدين من هذه المنشآت إلى (2457) منشأة تقريبًا، من أصل ما يقارب (2700) في عام (2024)، مقارنة بحوالي (2298) منشأة في عام (2023)، مما يدل على توسّع القاعدة وتقدّم جهود دمج هذه المنشآت في سلاسل التوريد.

ورغم هذا النمو العددي، انخفضت القيمة الفعلية للعقود المنفذة من (7.65) مليار ريال في عام (2023) إلى (6.49) مليار ريال في عام (2024)، مما يبرز الحاجة إلى رفع مستوى القيمة النوعية للمشاركة، بالتوازي مع الزيادة العددية في عدد المنشآت.

إضافة إلى ذلك، برزت المنشآت الصغيرة والمتوسطة كلاعب رئيسي في مجالات حيوية مثل الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، مما يعزّز موقعها كأحد المحركات الرئيسة لنمو قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.

مؤشـرات مشاركـة المنشآت الصغيـرة والمتوسطـــة فـي الإنـفاق الحكومـي

1 موردي العقـــود الحكـوميـــــة

2457 مورد

إجمالـي عـدد موردي العقـود الحكومية من مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

91%

نسبـة موردي العقود الحكوميـة من مشاركـة المنشـآت الصغيرة والمتوسطة.

2 قيمـــة العقـود الحكوميـــــة

9.16 مليار ﷼

إجمالي قيمة العقود الحكومية من مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

24%

نسبة قيمة العقود الحكومية من مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

3 الإنفـــــاق على العقود الحكومية

6.49 مليار ﷼

إجمالـي الإنفـاق على العقـود الحكوميـة من مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

18%

نسبـــة الإنفـــاق على العقـود الحكوميـة من مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أبرز النتـائج

7

الاستنتاجات الرئيسة

أسهم الإنفاق الحكومي المتزايد على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في عام 2024 بتحقيق عدد من النتائج، كان أبرزها:

المملكة.. ريادة إقليمية وتميّز عالمي في التحول الرقمي

حققت المملكة المركز (السادس) عالميًا في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية (EGDI) لعام (2024)، والمركز (الأول) إقليميًا في مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة (GEMS) الصادر من الإسكوا لعام (2024). يعكس هذا الإنجاز تسارع التحول الرقمي في القطاعين الحكومي والخاص، مما أدى إلى تحسين جودة الخدمات، وتسريع الإجراءات، ورفع الكفاءة التشغيلية. كما أسهم في خفض التكاليف، وزيادة الشفافية، وتعزيز الثقة بين الجهات والمستفيدين.

استقرار الإنفاق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة

استقرار الإنفاق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بنسبة (18%) من إجمالي الإنفاق الكلي في عام (2024)، بقيمة بلغت (6.5) مليار ريال، وهي النسبة نفسها في عام (2023). ومن المتوقع تحسن أو استمرار هذا التوجه، على أقل تقدير، في عام (2025)، خاصة في مجالات مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، مما يدعم نمو الشركات الناشئة وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الرقمي.

اتجاهات الإنفاق الحكومي على الفئات التقنية والتوقعات المستقبلية

تركّز الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في عام (2024) على مجالات إستراتيجية، في مقدمتها الخدمات السحابية، الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة. ويعكس هذا التوجه استمرار التزام الجهات الحكومية بتسريع وتيرة التحول الرقمي، وتعزيز البنية التحتية التقنية لدعم الكفاءة التشغيلية وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 فيما يخص التحول الحكومي الرقمي.

الاتفاقيات الإطارية وأثرها في توجيه الإنفاق الحكومي

عكس استقرار حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لعام (2024) توجهًا استراتيجيًا لرفع كفاءة الإنفاق، وذلك عبر تفعيل الاتفاقيات الإطارية وتسوية المستحقات السابقة. وهو ما يؤكد التزام الحكومة الرقمية بتعزيز الانضباط المالي وتوجيه الموارد بكفاءة لدعم مشاريع التحول الرقمي. كما يبرز هذا التوجه نضجًا في ممارسات كفاءة الإنفاق، الذي يتجلى في تمكين الجهات الحكومية من الحصول على السلع والخدمات بسرعة، وتعزيز سلاسل الإمداد، ورفع جودة المشتريات؛ مما يسهم مباشرةً في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

تحسن أداء الجهات الحكومية في مؤشر قياس

أسهم الإنفاق الحكومي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بصورة ملحوظة في رفع أداء الجهات الحكومية، وفق نتائج مؤشر قياس، حيث بلغت نسبة النضج (85%) في عام (2024). يعكس هذا التطور اعتماد الجهات على التقنيات الحديثة لتحسين الكفاءة التشغيلية وجودة الخدمات المقدّمة. كما يُعد هذا الإنجاز دليلاً على نجاح السياسات المؤسسية، وتعزيز الاستدامة المالية، ورفع مستوى رضا المستفيدين.

تحقيق الكفاءة في الجهات الحكومية

أسهمت حوكمة الإنفاق على المشروعات والمبادرات الرقمية الحكومية في تحقيق وفر مالي تراكمي تجاوز (7.8) مليار ريال في السنوات الثلاثة الماضية. ويعود هذا الوفر إلى تقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين كفاءة الخدمات الإلكترونية، وتسريع إنجاز المعاملات. كما ساعدت المنصات الرقمية والخدمات المؤتمتة في رفع كفاءة إدارة الموارد المالية، وتعزيز العائد على الاستثمار في المشاريع التقنية الحكومية.

شركاء النجاح

وزارة المالية
Ministry of Finance

EXPRO
هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية
Expenditure & Projects Efficiency Authority

NCGR
المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية

منشآت
monsha'at

إخلاء المسؤولية

8

إخلاء المسؤولية

مصدر البيانات

1. تأتي بيانات المشتريات المستخدمة جميعها في التقرير من نظام المنافسات و المشتريات الحكومية في السعودية "اعتماد"، تحت إشراف وزارة المالية والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية (NCGR).
2. يجري توفير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة للشركات من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".
3. يجري الحصول على بيانات الاتفاقيات الإطارية من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية (EXPRO).
4. يتضمن التقرير معاملات المشتريات الحكومية جميعها الواردة من وإلى المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية (NCGR) للفترة المحددة فقط.
5. لا تتحمل هيئة الحكومة الرقمية المسؤولية عن أي أخطاء موجودة في مصادر البيانات الأصلية المستخدمة في هذا التقرير.
6. تقرير الإنفاق العام هذا هو لأغراض إعلامية فقط ولا يشكل مشورة قانونية أو مهنية.

المنهجية المتبعة

1. تحديد عمليات الشراء والعقود المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات: تستند الأرقام المقدمة إلى نماذج تصنيف التعلم الآلي التي تحدد العقود والفواتير المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات (غير المرتبطة بالعقود). بعد ذلك، تُستخدم بيانات الدفع المرتبطة لحساب ما يشار إليه في التقرير باسم "الإنفاق".
2. تصنيف عمليات الشراء والعقود المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات إلى فئات: بعد تحديد عمليات الشراء والعقود المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات ، يُستخدم نموذج آخر للتعلم الآلي لتصنيف هذه العمليات في المستوى الأول من تصنيف الاتصالات وتقنية المعلومات والعمليات الرقمية في هيئة الحكومة الرقمية. بالاقتران مع نموذج التعلم الآلي، جرى تصنيف عينات بيانات بند جدول الكميات (BoQ) لطلب تقديم العروض (RFP) يدويًا، واستُخدمت النتائج لتحديد قواعد تصنيف النموذج. وفي حين بُذلت جهود مكثفة لتعزيز دقة النموذج، فقد تكون هناك قيود على دقة التصنيف. كما ينبغي ملاحظة أن النتائج إرشادية وليست نهائية.
3. تبدأ منهجية تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحليل عقود/ إنفاق الاتصالات وتقنية المعلومات بجمع بيانات المشتريات من المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية فيما يتعلق بالموردين المشاركين في عمليات الشراء والعقود المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات، بالتعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، تُتبادل المعلومات حول الموردين لتصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تُقيّم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة سنويًا بناء على معايير محددة سابقًا. وفي وقت لاحق، تُدمج بيانات تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع بيانات المشتريات، مما ييسر إجراء تحليل شامل لمشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عقود/ نفقات الاتصالات وتقنية المعلومات.
4. تنشأ منهجية تحليل الاتفاقيات الإطارية من جمع البيانات من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية. بعد ذلك، يُتعامل مع أوامر شراء الاتفاقيات الإطارية الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات على أنها عقود للتحليل، لكن لا يُحتسب عدد أوامر الشراء في عدد عقود الاتصالات وتقنية المعلومات. لتضمين الإنفاق على مشتريات الاتفاقيات الإطارية، تُربط بيانات الفاتورة ببيانات المطالبات المالية والمشتريات في المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية؛ مما يسمح بحسابات الإنفاق اللاحقة. يُحتسب الإنفاق على مشتريات الاتفاقيات الإطارية لعام (2024) ومقارنتها مع عام (2023).
5. وما لم يُذكر خلاف ذلك، تستند الأرقام الواردة في هذا التقرير إلى سجلات المشتريات الحكومية. ومع ذلك، من المهم توضيح أن الأرقام المقدمة هي أرقام تقديرية، وينبغي تفسيرها على هذا النحو.
6. من المهم ملاحظة أن قيم العقود قد لا تعكس دائمًا مجمل الإنفاق الحكومي على الاتصالات وتقنية المعلومات في عام معيّن، ويمكن أن ينشأ هذا الاختلاف بسبب:
   - تُحتسب قيمة العقود من تاريخ إنشاء العقد وقد تكون على مدة عام أو عدة أعوام مالية، كما قد يختلف تاريخ الصرف عن تاريخ إنشاء العقد.
   - النفقات غير التعاقدية: قد لا تُسجل بعض النفقات المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات عن طريق عقود رسمية. قد تشمل هذه تكاليف المشروع الداخلية أو الاشتراكات أو الخدمات الأخرى غير المتعاقد عليها.
7. أيّ تغيّر مستقبلي في منهجية التصنيف والاعتبارات المتعلقة بمفهوم التقنيات التي تتعلق بالاتصالات وتقنية المعلومات قد يؤدي إلى تغيرات وتعديلات بالأرقام الواردة في هذا التقرير.
8. كما يُراعى أن بعض القيم بما في ذلك مبالغ الإنفاق، قيم العقود، والنسب، قد تكون مقربة لأقرب عدد عشري أو نسبة مئوية لتسهيل العرض والتحليل، ولا يُقصد بها تمثيل القيم المالية الدقيقة على مستوى الفاتورة أو العقد.
9. تم الحصول على بيانات كفاءة الإنفاق من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية (EXPRO)، ماعدا قطاع الإدارة العامة تم احتساب بيانات كفاءة الإنفاق عن طريق مراجعة الكراسات الحكومية ودراستها.

المراجع

1. الأمم المتحدة (2022)، مسح الحكومة الإلكترونية (2022) مستقبل الحكومة الرقمية. دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. اضغط هنا
2. الأمم المتحدة (2023)، مؤشّر نضوج الخدمات الحكوميّة الإلكترونية والنقّالة (2022) -GEMS - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. اضغط هنا
3. وزارة المالية (2024) بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي (1445-1446 هـ) (2025). اضغط هنا
4. هيئة الحكومة الرقمية. اضغط هنا
5. جارتنر (Gartner)(2024)، التوقعات: الإنفاق على تقنية المعلومات للمؤسسات حسب سوق الصناعة الرأسية ، في جميع أنحاء العالم ، (2022-2028) ، تحديث الربع الأول من (2024)، شركة جارتنر(.Gartner Inc) ،إينا أغاميرزيان ، ريكا ناريساوا ، جيمس إنجهام ، جريجور بيتري ، ألكسندر هوب ، سيمون كوشينج ، جيف كيسي ، ساندیب أوني ، راجيش نارايان ، سوهارد أغاروال ، دانيال سنايدر ، مارلينا براون ، ديبي باكلاند ، روجر بن ، نيكول فوست ، جوناثان ريفيرا ، مارك هالبيرن ، شيفاني باليبو ، بيتر كيلدسن ، جورج سيلنر ، بانكاج فيرما، 27 مارس (2024). اضغط هنا
6. المعهد الدولي للتنمية الإدارية (2024). الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2024 – الملخص. المعهد الدولي للتنمية الإدارية، سويسرا. اضغط هنا

جهـــات الاتصال

هـيـئـة الحكومة الرقمـيـة
Digital Government Authority

dga.gov.sa

@DgaGovSa

@dgagovsa2021

للاستفسارات:
contact@dga.gov.sa

آمـر
Amer

dga.gov.sa/en/programs/amer

للاستفسارات:
amer.cec@dga.gov.sa

199099

هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

DGA.GOV.SA